

الأزمة المالية العالمية ومستقبل الصناعة المصرفية في دول المجلس

د. علي توفيق الصادق
مستشار اقتصادي، دبي
alisadik@emirates.net.ae

محاضرة قدمت لإجتماع الجمعية الاقتصادية العمانية
في مسقط يوم ١٩ ديسمبر ٢٠١٠

مقدمة

أولاً: المشهد الاقتصادي العالمي

- قبل الأزمة
- في ظل الأزمة
- آفاق الاقتصاد العالمي

ثانياً: المشهد الاقتصادي الخليجي

- النشاط الاقتصادي / الناتج المحلي الإجمالي
- هيمنة قطاع الصناعات الإستخراجية
- ضآلة حصة قطاع الصناعات التحويلية
- الميزانيات الحكومية
- المديونية الحكومية

ثالثاً: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الخليجي

رابعاً: القطاع المصرفي الخليجي

- وضع القطاع المصرفي الخليجي قبل الأزمة
- . التركيز
- . الإصول إلى الناتج
- . هيكل ملكية البنوك
- . هيكل ملكية البنوك المحلية
- إنتتمان البنوك في دول المجلس

- مؤشرات السلامة
- . كفاية رأس المال
- . العائد على الأصول
- . العائد على رأس المال

خامساً: آفاق العمل لاالمصرفي الخليجي

مقدمة

سلامة وصحة القطاع المصرفي من سلامة وصحة البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها والعكس صحيح أيضا، فسلامة وصحة الاقتصاد من صحة وسلامة القطاع المصرفي. لذا، في ظل العولمة المالية والاقتصادية فإن المشهد الاقتصادي العالمي يؤثر في البيئة الاقتصادية الإقليمية والبيئة الإقليمية تؤثر في البيئة المحلية. لذلك فإن مناقشة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الصناعة المصرفية الخليجية تستوجب النظر أولا في المشهد الاقتصادي العالمي، وثانيا في المشهد الاقتصادي الخليجي وخصوصية الاقتصاد الخليجي، وثالثا في تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الخليجي، ونبتناول في رابعا القطاع المصرفي الخليجي بشئ من التفصيل حيث نستعرض المؤشرات:

. التركيز

. الإصول إلى الناتج

. هيكل ملكية البنوك

. هيكل ملكية البنوك المحلية

. إنتمان البنوك في دول المجلس

. مؤشرات السلامة.

وفي خامسا ننظر في آفاق العمل المصرفي الخليجي.

اولا: المشهد الاقتصادي العالمي

١. قبل الأزمة

كان الاقتصاد العالمي ينمو بمعدل تراوح بين ٤.٥ % و ٥.٢ % في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، وهو معدل كان يولد فرص عمل تكفي لبقاء معدلات البطالة مستقرة. وكان النمو في البلدان المتقدمة يتراوح بين ٢.٧ % و ٣.٢ % وفي البلدان الصاعدة والنامية كان النمو اعلی بكثير حيث تراوح بين ٧.١ % و ٨.٣ % في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧. وفي الفترة نفسها لم يتجاوز معدل التضخم ٢.٤ % في البلدان المتقدمة وتراوح بين ٣.٨ % و ٥.٤ % في بلدان اسيا النامية وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٦.٤ % و ١٠ %.

وكانت تجارة السلع والخدمات الدولية تنمو بمعدلات تراوحت بين ٧.٢ % و ١٠.٧ % في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧. وتراوح سعر برميل النفط بين ٣٧ - ٧٢ دولار للبرميل، وكان عجز الحساب الجاري للبلدان المتقدمة قد وصل إلى الذروة عام ٢٠٠٦ حيث بلغ حوالي ٤٥٠ مليار دولار بسبب عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ حوالي ٨٠٤ مليار دولار في ٢٠٠٦. وتجدر الإشارة إلى أن الحساب الجاري لمنطقة اليورو اتسم بالفائض وكذلك اليابان. كما الحساب الجاري في للبلدان الصاعدة والنامية التي مولت عجز الولايات المتحدة.

٢. في ظل الأزمة

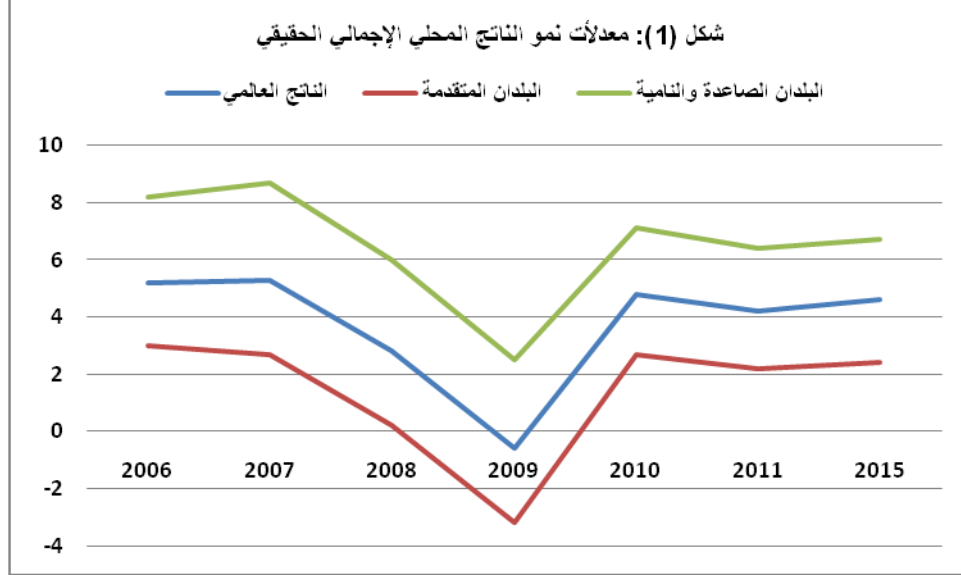
شهد الاقتصاد العالمي في اعقاب انهيار ليمان برذرز في سبتمبر ٢٠٠٨ أزمة مالية عالمية غير مسبوقة اقترنت بأزمة اقتصادية تجسدت في ركود اقتصادي عالمي وانهيار في التجارة الدولية وارتفاع معدلات البطالة. فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من نحو ٥.٢ % عام ٢٠٠٧ إلى ٢.٨ % عام ٢٠٠٨ وإلى انكماش قدره ٠.٦ % (-٠.٦ %) في عام ٢٠٠٩، وانكمش حجم التجارة الدولية بنحو ١١ % عام ٢٠٠٩ مقابل نمو بلغ حوالي ٢.٩ % عام ٢٠٠٨ و ٧.٢ % عام ٢٠٠٧. ولقد طالت الأزمات المالية والاقتصادية البلدان جميعا بدرجات متفاوتة ولم يسلم منهما أي بلد. فالنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة تحول من نمو بحوالي ٠.٢ % عام ٢٠٠٨ إلى انكماش بحوالي -٣.٢ % عام ٢٠٠٩، أما النمو الاقتصادي في مجموعة البلدان الصاعدة والنامية فقد انخفض من ٦.٠ % عام ٢٠٠٨ إلى ٢.٥ % عام ٢٠٠٩. وقد تأثرت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دول مجلس التعاون فيما بعد) بالتطورات الدولية بشكل كبير نظرا لارتفاع درجة انفتاحها وانخراطها مع اقتصادات العالم من جهة واعتمادها الكبير نسبيا على قطاع النفط وتطورات أسواق النفط العالمية من جهة أخرى. فقد هبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون من نحو ٧.٠ % عام ٢٠٠٨ إلى ٠.٤ % عام ٢٠٠٩. ويعزى هذا التراجع في النمو الاقتصادي إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي من نحو ٥.٣ % إلى حوالي ناقص ٥.٤ % (-٥.٤) بسبب انخفاض الإنتاج والتصدير والأسعار.

ولمواجهة آثار الأزمة العالمية قامت السلطات في العديد من البلدان بشكل عام وفي الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية على وجه الخصوص باتخاذ تدابير استثنائية هدفت إلى تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية. وقد شملت هذه التدابير ضخ كميات كبيرة من السيولة، وتدخل عاجل لتسوية أوضاع المؤسسات الضعيفة، وإتاحة التأمين على الودائع، وإصدار تشريع في الولايات المتحدة يتيح استخدام الأموال العامة في شراء الأصول المتعثرة من البنوك. كما تبنت تلك السلطات سياسات مالية توسعية لدعم الطلب المحلي وتحفيز النمو. وفي السياق نفسه تبنت السلطات في دول مجلس التعاون سياسات نقدية ومالية توسعية حدث من آثار الأزمة العالمية على اقتصاداتها.

٣. آفاق الاقتصاد العالمي

المؤشرات المتوفرة عن الاقتصاد العالمي تشير إلى أنه تجاوز الركود العظيم وبدأ يتعافى في النصف الثاني من ٢٠٠٩، ويتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بحوالي ٤.٨ % و ٤.٢ % في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ولكن يظل النمو الاقتصادي متفاوتا بين البلدان والمناطق: يتوقع أن ينمو الناتج في مجموعة البلدان الصاعدة والنامية بحوالي ٦.٥ - ٧ % خلال ٢٠١٠ - ٢٠١١؛ وفي المقابل فإن نمو الناتج في البلدان المتقدمة يتوقع أن ينمو بحدود ٢.٥ % فقط. فانخفاض ثقة المستهلكين وانخفاض دخول وثروات الأسر أدت إلى استهلاك منخفض في العديد من البلدان المتقدمة. وسيظل انتعاش اقتصاداتهم هشاً طالما أن تحسن الاستثمار لا يترجم إلى نمو يخلق فرص عمل للباحثين عن عمل يؤدي إلى تقليص البطالة. وعلى العكس من ذلك، فإن انفاق الأسر في العديد من البلدان الصاعدة جيد والاستثمار يخلق فرص عمل. وفي الوقت نفسه، فإن الأوضاع المالية تحسنت بعد أن تعرضت إلى صدمة كبيرة في النصف الأول من ٢٠١٠ جراء أزمة المديونية السيادية الأوروبية بسبب أزمة اليونان. ولكن تظل هشاشة المديونية السيادية والمصرفية التحدي الكبير بعد أن

طلبت أرنلدا من البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية المساعدة في تجاوز أزمتها المالية وفي ظل القلق بشأن مخاطر الإنتعاش العالمي . وبشكل عام يتوقع أن يكون الإنتعاش أسرع في الاقتصادات التي كانت خسارة ناتجها اقل خلال الأزمة، وكانت أساسياتها أقوى قبل الأزمة، وعندها مجال للمناورة السياسية، ولها ارتباطات قوية مع الشركاء التجاريين سريعى النمو. أن النمو القوي في البلدان الصاعدة والنامية هو قاطرة النمو العالمي ، شكل (١) و جدول (١).



جدول (١): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

المنطقة/البلد	2008	2009	2010	2011
العالم	٢.8	-٠.٦	4.8	4.2
البلدان المتقدمة	0.2	-٣.٢	٢.7	2.2
الولايات المتحدة	0.0	-٢.٦	٢.6	2.3
منطقة اليورو	0.8	-4.1	1.7	1.7
اليابان	-١.٢	-٥.٣	2.8	1.5
البلدان النامية والصاعدة	٦.0	٢.5	7.1	6.4
الصين	٩.٦	9.1	١٠.5	9.6
الهند	6.4	5.7	9.7	8.4
الشرق الأوسط	5.0	٢.0	4.1	5.1

5.9	4.5	0.4	7.0	دول مجلس التعاون
-----	-----	-----	-----	------------------

صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠١٠، وآفاق الاقتصاد الإقليمي، الشرق الأوسط ووسط اسيا، أكتوبر ٢٠١٠.

ثانيا: المشهد الاقتصادي الخليجي

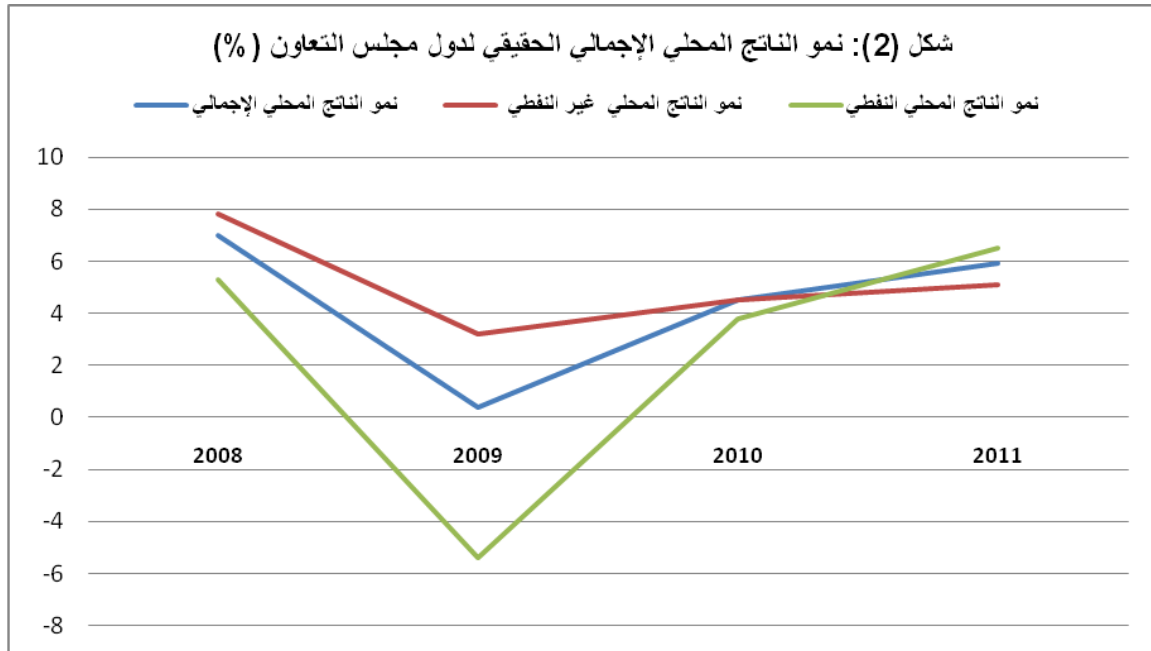
النشاط الاقتصادي

أثر الركود الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٩ في اقتصاد دول مجلس التعاون وتجسد في تراخي النشاط الاقتصادي حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الست (الإمارات، البحرين، قطر، عمان، السعودية والكويت) من ٧ % عام ٢٠٠٨ إلى ٠.٤ % عام ٢٠٠٩. ويعزى هبوط النمو إلى الانقلاب الناتج المحلي الإجمالي النفطي من نمو بلغ ٥.٣ % عام ٢٠٠٨ إلى انكماش (نمو سالب) بلغ ٥.٤ % عام ٢٠٠٩ كما انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من ٧.٨ % إلى ٣.٢ % بين العامين المذكورين، جدول (٢) وشكل (٢).

جدول (٢): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون (%)

2008	2009	2010	2011	
7	0.4	4.5	5.9	نمو الناتج المحلي الإجمالي
7.8	3.2	4.5	5.1	نمو الناتج المحلي غير النفطي
5.3	-5.4	3.8	6.5	نمو الناتج المحلي النفطي

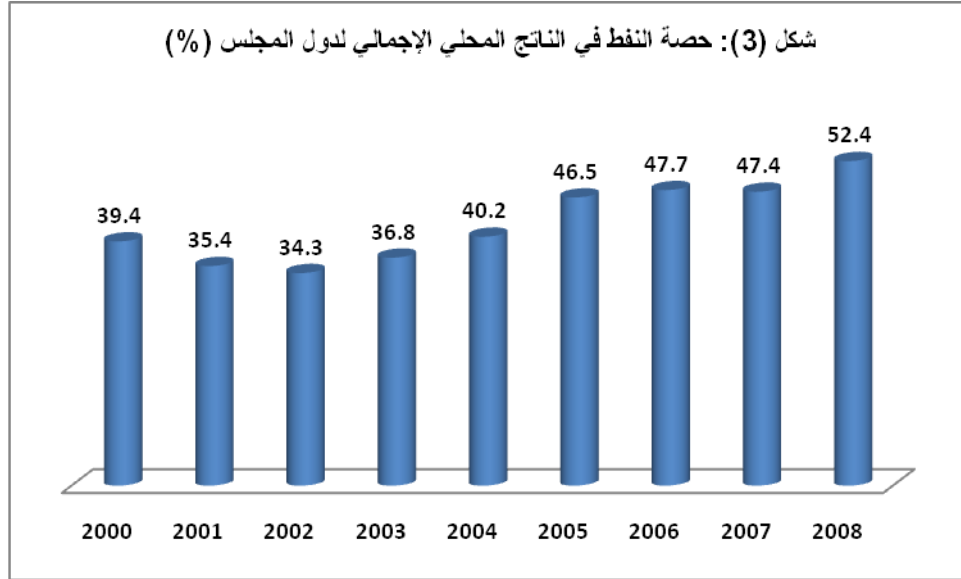
المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ووسط اسيا، أكتوبر ٢٠١٠.



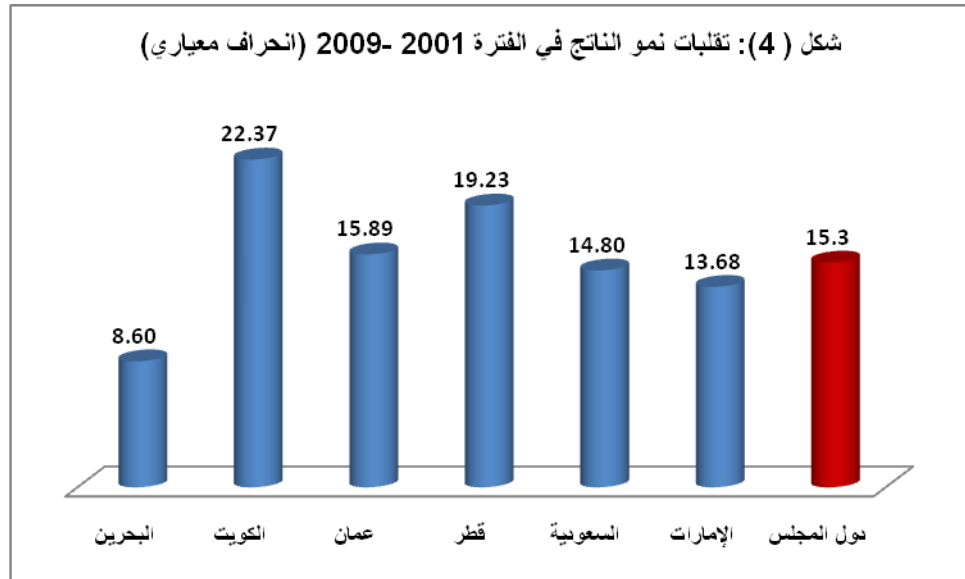
سمات هيكلية للنشاط الاقتصادي الخليجي

١. هيمنة قطاع الصناعات الإستخراجية

يهيمن قطاع النفط والغاز على الاقتصاد الخليجي الأمر الذي جعل النشاط الاقتصادي الخليجي معرضا للصدمات الخارجية النابعة من تطور اسواق النفط والغاز العالمية. فقد ارتفعت حصة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي من ٣٤% عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٥٢% عام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع سعر برميل النفط وارتفاع انتاج النفط، شكل (٣).



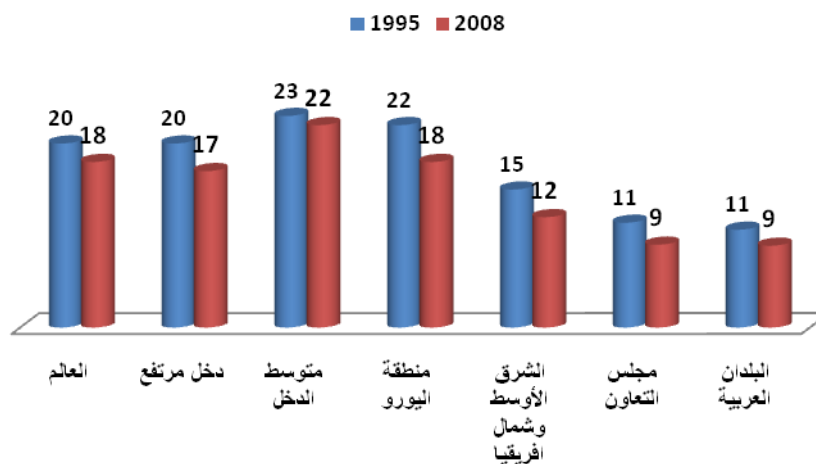
وقد تجسدت هيمنة قطاع النفط والغاز على النشاط الاقتصادي الخليجي في تقلبات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، شكل (٤) .



٢. ضآلة حصة قطاع الصناعات التحويلية

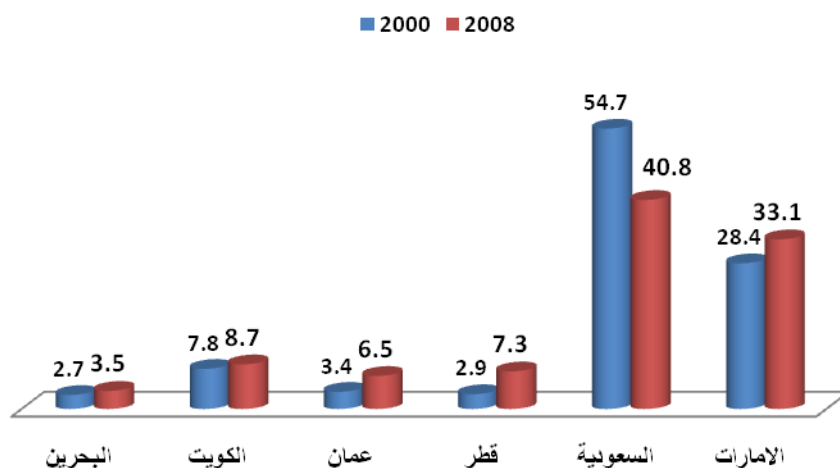
بلغت حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي ٩% فقط عام ٢٠٠٨ مقارنة بنحو ١٨% للمتوسط العالمي، و٢٢% لمجموعة البلدان متوسطة الدخل و١٢% لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن الملاحظ أن حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت في جميع المجموعات بين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٨، شكل رقم (٥).

شكل (5): حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%)



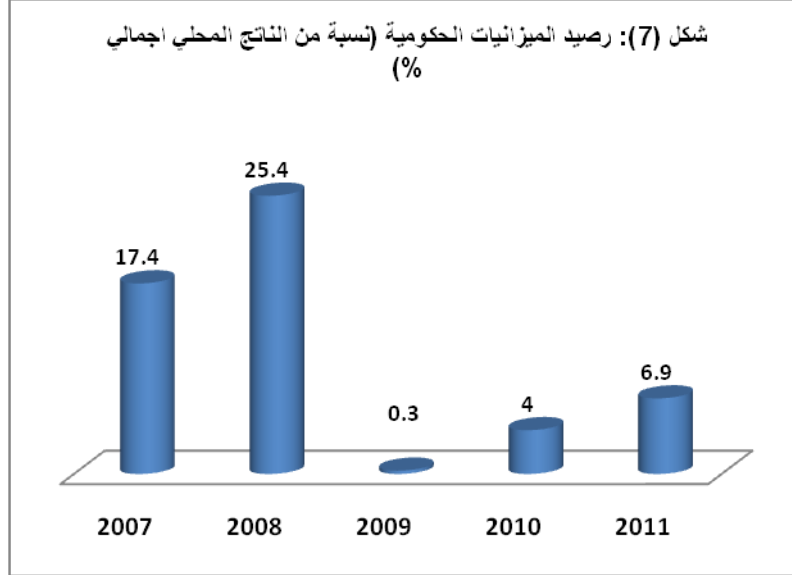
وتهيمن الصناعات التحويلية في كل من السعودية والإمارات على مجمل الصناعات التحويلية في دول المجلس حيث استحوذا على نحو ٧٤ % من إجمالي ناتج الصناعات التحويلية في دول المجلس. وتجدر الملاحظة أن حصة السعودية انخفضت من نحو ٥٥ % عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤١ % عام ٢٠٠٨ وفي المقابل زادت حصص الدول الأخرى، شكل (٦).

شكل (6): حصص دول المجلس في ناتج الصناعات التحويلية (%)

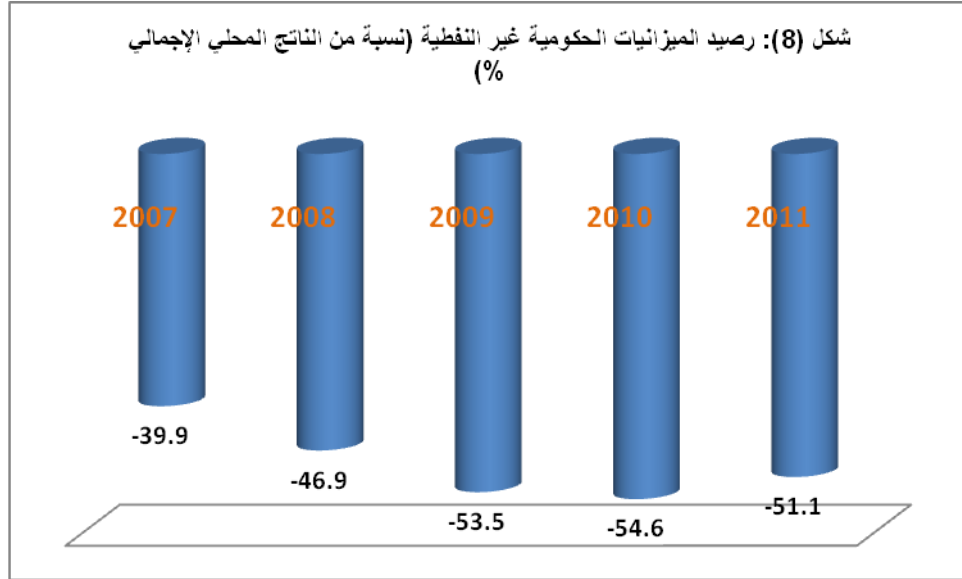


٣. الميزانيات الحكومية

حقق رصيد الميزانيات الحكومية الخليجية فائضا بلغ نحو ٢٥ % عام ٢٠٠٨ وانخفض إلى نحو ٠.٣ % عام ٢٠٠٩ من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي. ويقدر أن يرتفع الفائض إلى ٤ % وحوالي ٧ % عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي، شكل (٧).

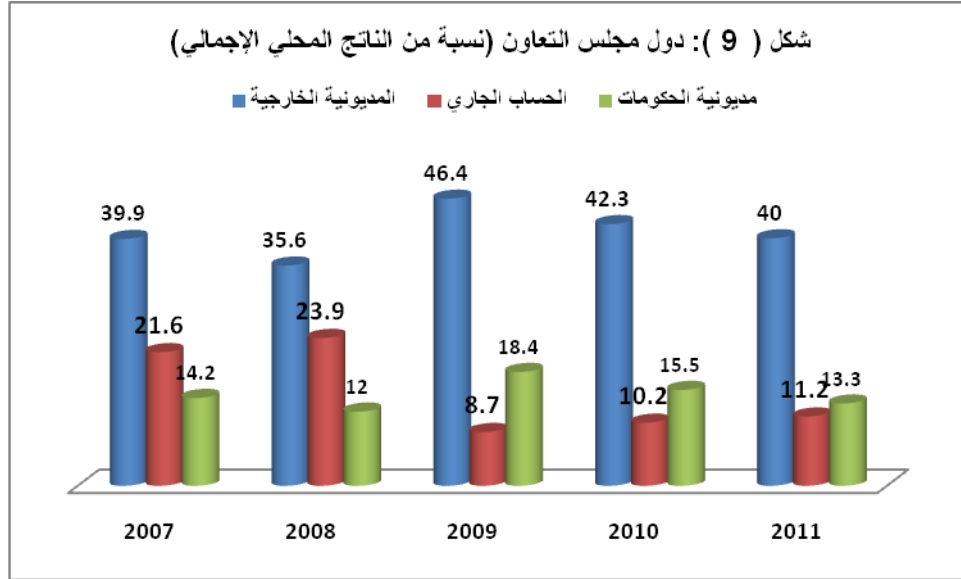


وتعاني ميزانيات الحكومات الخليجية من خلل هيكلي يتمثل في عجز الإيرادات غير النفطية من تغطية النفقات الحكومية. ففي عام ٢٠٠٧ بلغ هذا العجز حوالي ٤٠ % ، إرتفع إلى حوالي ٤٧ % عام ٢٠٠٨ ، ويقدر أن يستمر بالزيادة في عام ٢٠١٠ قبل أن ينخفض قليلا عام ٢٠١١ ، شكل (٨).



٤. المديونية الحكومية

المديونية الحكومية المجمعة لدول مجلس التعاون متدنية قياسا للناتج المحلي الإجمالي الخليجي حيث بلغت حوالي ١٢ % عام ٢٠٠٨ وارتفعت إلى حوالي ١٨ % عام ٢٠٠٩. ويقدر ان تنخفض إلى ١٥.٥ % و ١٣.٣ % في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي، شكل (٩). وكذلك تعتبر المديونية الخارجية لدول المجلس منخفضة أيضا حيث بلغت في ذروتها حوالي ٤٧ % من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي عام ٢٠٠٩ ويقدر أن تنخفض إلى ٤٠ % عام ٢٠١١، شكل (٩). وبقي الحساب الجاري لدول المجلس يحقق فائضا بلغ في حده الأدنى حوالي ٩ % من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس عام ٢٠٠٩، شكل (٩).



ثالثاً: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الخليجي

تجسد أثر الركود الاقتصادي العالمي في انخفاض الإيرادات الحكومية من حوالي ٦٠٤ مليار دولار إلى حوالي ٣٦٣ مليار دولار في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي. وانخفضت صادرات السلع والخدمات من حوالي ٨٠٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٥٦٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وواردات السلع والخدمات من حوالي ٥١٥ مليار دولار إلى حوالي ٤٤٨ مليار دولار بين العاملين المذكورين، وبالتالي انخفاض فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات من حوالي ٢٥٧ مليار دولار إلى حوالي ٧٥ مليار دولار. وانخفض معدل نمو السيولة من حوالي ٢٧ % عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ١٨ % عام ٢٠٠٨ وإلى ١١ % عام ٢٠٠٩ مما ساعد على انخفاض التضخم إلى نحو ٣.٢ % عام ٢٠٠٩ مقابل ١٠.٨ % عام ٢٠٠٨. وبالرغم من انخفاض الإيرادات، قامت حكومات دول المجلس بزيادة النفقات الحكومية من حوالي ٣١ % من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢ % عام ٢٠٠٩ مما أسهم في تخفيف الآثار السلبية على مجمل النشاط الاقتصادي، جدول ٣.

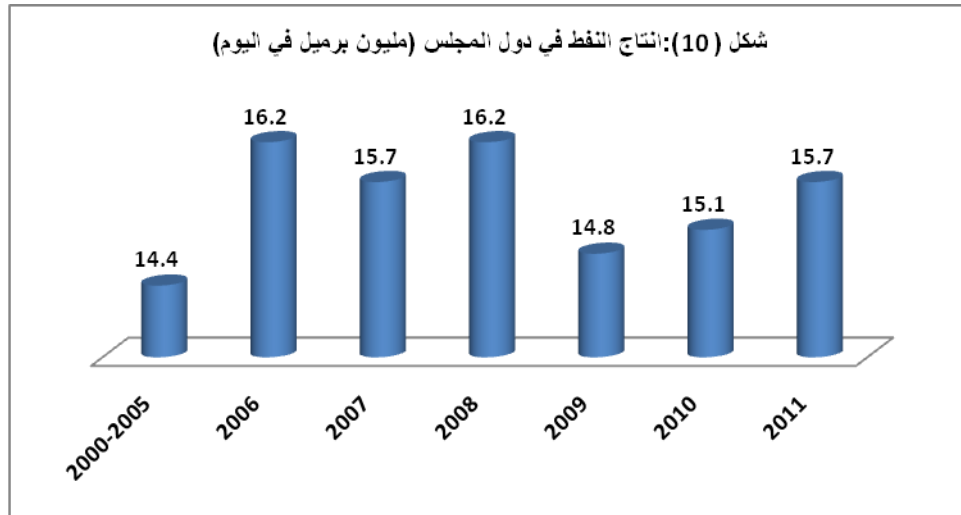
جدول (٣): مؤشرات لدول مجلس التعاون (مليار دولار)

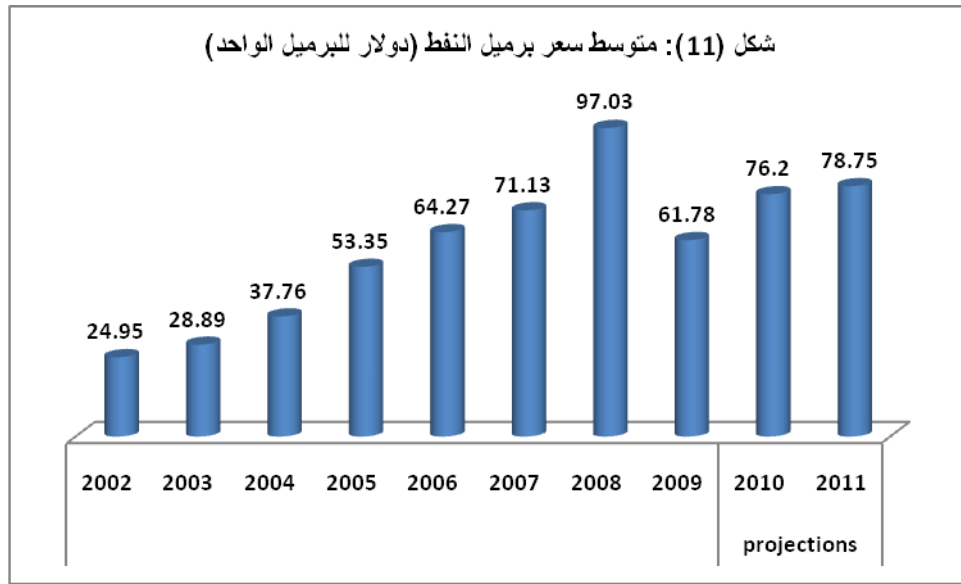
2011	2010	2009	2008	
5.9	4.5	٠.4	٧	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
1100.2	993.4	863.6	1072.3	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
43.6	42.9	42	56.3	نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
480	426	363	604	الإيرادات الحكومية
738.9	665.3	565.1	804.8	صادرات السلع والخدمات
554.6	509.1	448	515.1	واردات السلع والخدمات
123.6	101.3	74.9	256.6	الحساب الجاري
36.7	38.9	41.7	30.1	والنفقات الحكومية وصافي الإقراض (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي %)

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، أكتوبر

2010

ويتوقع أن يتحسن أداء اقتصاد دول مجلس التعاون عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩، ولكن لا يرقى إلى الأداء المتحقق عام ٢٠٠٨، جدول رقم (2). ويعزى الأداء الجيد المتوقع عام ٢٠١٠ بسبب توقع زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بحوالي 3.8 % مقابل انكماشه بنحو 5.4 % عام ٢٠٠٩، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بحوالي 4.5 مقابل ٣.٢ % عام ٢٠٠٩. تعزى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى زيادة إنتاج النفط من 14.8 مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٩ إلى 15.1 مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٠، شكل (١٠)، وارتفاع متوسط سعر برميل النفط من حوالي ٦٢ دولار عام ٢٠٠٩ إلى حوالي 76 دولار عام ٢٠١٠، شكل (١١).





رابعاً: القطاع المصرفي الخليجي

١. وضع القطاع المصرفي الخليجي قبل الأزمة

يهيمن القطاع المصرفي على القطاع المالي في دول المجلس، ويتسم القطاع المصرفي بالتركز حيث قلة من البنوك المحلية تهيمن على السوق. القطاع المصرفي في البحرين هو الأكبر في دول المجلس حيث تبلغ نسبة أصول بنوك التجزئة إلى الناتج المحلي الإجمالي البحريني حوالي ٢٦٠%. و الثلاثة بنوك التجزئة الأكبر ، بنك البحرين والكويت ، وبنك البحرين الوطني، والبنك الأهلي المتحد، تستحوذ على ٤١% من مجمل أصول البنوك . ويوجد بنوك جملة في البحرين أكبرها المصرف العربي الذي يقدم خدماته الإستثمارية وتمويل المشاريع لبقية دول المنطقة. يسهم القطاع المالي البحريني بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي البحريني ويوظف حوالي ٣% من القوى العاملة. ونظرا لإرتباطات القطاع المالي مع الأسواق المالية العالمية، فقد تأثر قطاع الجملة المصرفي تأثيرا كبيرا بالأزمة المالية.

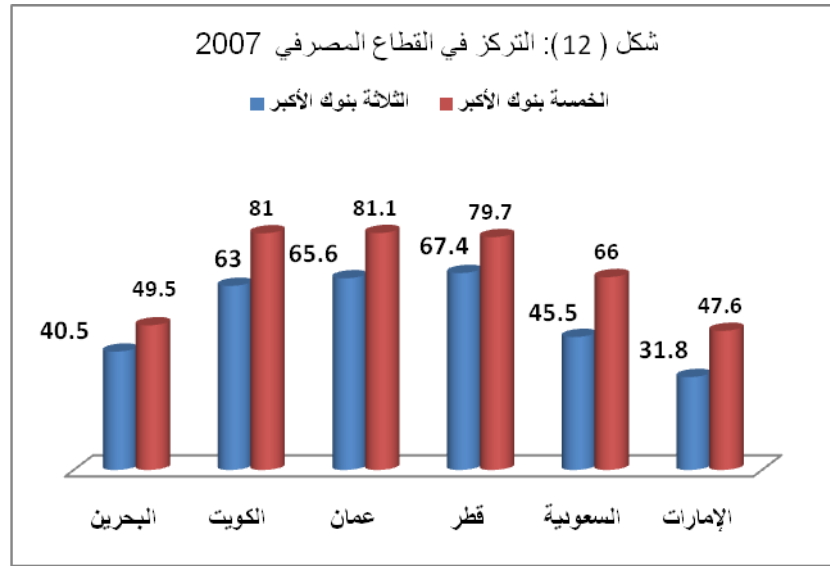
وفي الكويت، فإن القطاع المصرفي مركز بشكل مرتفع حيث البنكان الأكبر، بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويت، يستحوذان على ٥٠% من مجمل أصول البنوك.

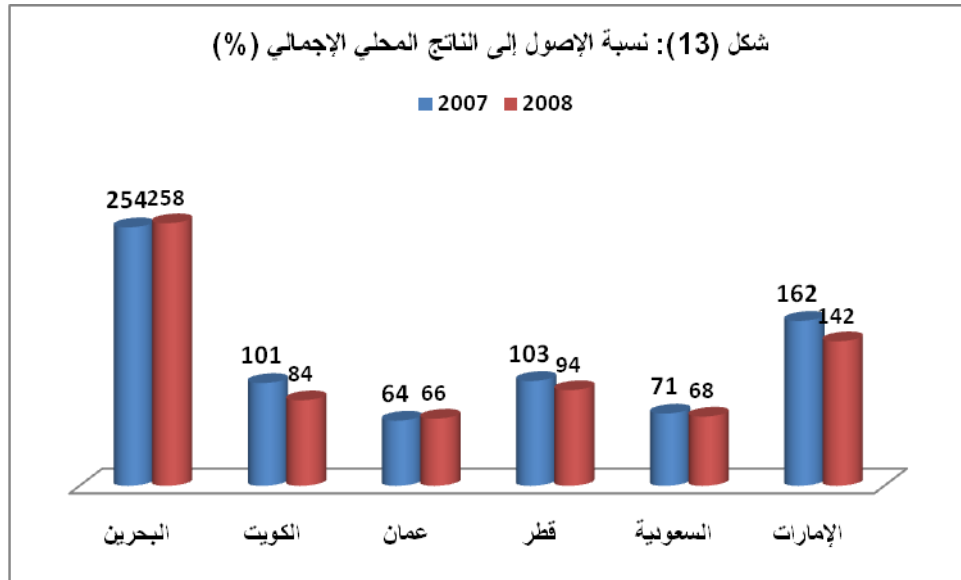
وفي عمان، القطاع المصرفي هو الأصغر في دول مجلس التعاون، وإصوله تبلغ نحو ٦٦% من الناتج المحلي الإجمالي العماني. ولذلك فإن المشاريع الحكومية الكبيرة تمويلها البنوك الأجنبية. كما

أن القطاع المصرفي العماني شديد التركيز حيث البنكان الأكبر، بنك مسقط وبنك عمان الوطني، يستحوذان على أكثر من ٥٥% من أصول القطاع.

وفي قطر، فإن القطاع المصرفي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث نسبة الأصول، بعد البحرين والإمارات، إذ تبلغ ٩٤% من الناتج المحلي الإجمالي. والقطاع شديد التركيز حيث ثلاثة بنوك، بنك قطر الوطني، وبنك قطر التجاري، وبنك الدوحة، تسيطر على نحو ٧٠% من إجمالي الأصول. وفي السعودية، القطاع المصرفي صغير نسبيا حيث تبلغ نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦٨%. كما أن القطاع خفيف التركيز حيث الثلاثة البنوك الأكبر، البنك التجاري الوطني، مجموعة سامبا المالية، وبنك الراجحي، تستحوذ على ٤٥% من أصول القطاع المصرفي.

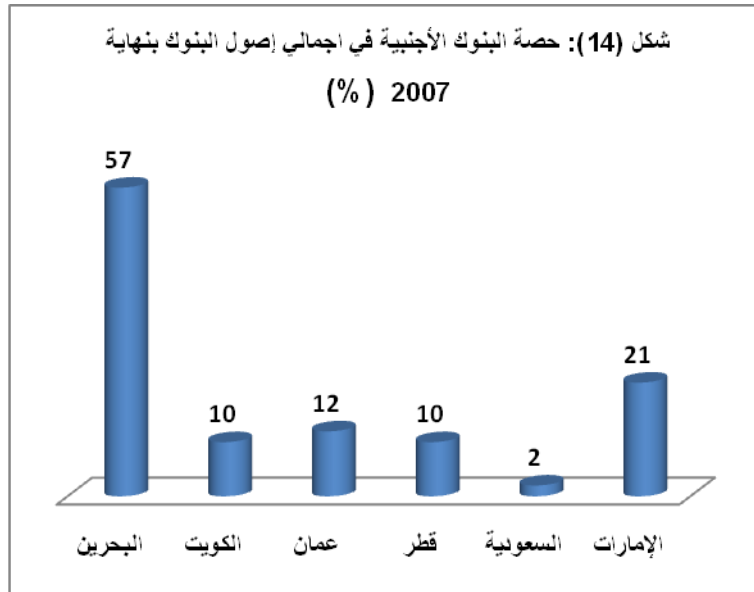
وفي الإمارات، فإن القطاع المصرفي يحتل المرتبة الثانية بعد البحرين قياسا إلى نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تبلغ ١٤٠%. كما أن القطاع المصرفي الإماراتي هو الأقل تركزا في دول المجلس والثلاثة بنوك الأكبر، بنك أبوظبي الوطني، بنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، تستحوذ على ٣٢% فقط من أصول القطاع المصرفي، شكل (١٢) و (١٣).





هيكل ملكية البنوك (نهاية ٢٠٠٧)

القطاع المصرفي الخليجي مملوك محليا في غالبيته. ويعزى السبب في ذلك إلى معيقات الدخول وقيود الترخيص للبنوك الأجنبية متضمنة بنوك مجلس التعاون. بإستثناء البحرين، فإن دول مجلس التعاون تضع حدودا لملكية الأجانب: عمان ٣٥%، الكويت وقطر ٤٩%، السعودية ٤٠% لغير مواطني دول المجلس و ٦٠% لمواطني دول لاالمجلس، والإمارات ٤٠%. لذلك فإن حضور بنوك دول المجلس عبر الحدود والبنوك الأجنبية الأخرى محدود ومعظمه في شكل فروع وفي كثير منه فرع واحد. ولكن حضور البنوك الأجنبية في البحرين والإمارات مهم حيث تستحوذ على ٥٧% و ٢١% من اجمالي الأصول على التوالي. بينما حصص البنوك الأجنبية من الأصول تبلغ ٢% في السعودية، و ١٢% في عمان، و ١٠% في قطر و ١٠% في الكويت، شكل (14).

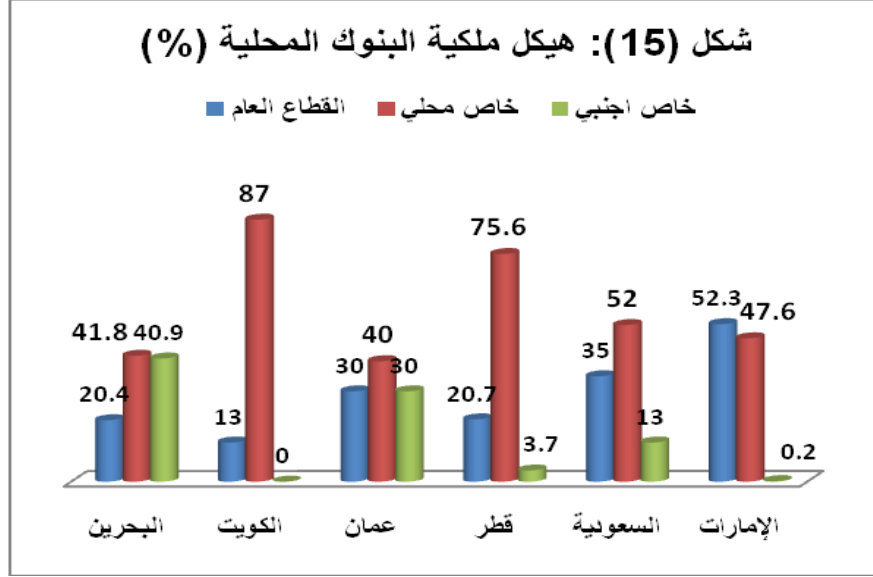


هيكل ملكية قطاع البنوك المحلية

تختلف ملكية قطاع البنوك المحلية في دول المجلس وتتراوح ملكية القطاع العام وشبه العام بين ١٣ % في الكويت و ٥٢ % في الإمارات كما في نهاية ٢٠٠٧. ملكية القطاع العام في عمان ٣٠ % وفي السعودية ٣٥ % ، وفي الإمارات تبلغ ملكية القطاع العام حوالي ٥٢ % ، ٤١.٥ % ملكية حكومة الإمارات و ١٠.٣ % للعائلات الحاكمة، جدول (٣) وشكل (١٥).

جدول (٣): هيكل ملكية القطاع المصرفي المحلي بنهاية ٢٠٠٧ (نسبة من إجمالي الأصول)

	القطاع العام			خاص محلي	خاص اجنبي		
	المجموع	الحكومة	شبه الحكومة		مجلس التعاون	غير مجلس التعاون	
البحرين	20.4	9	11.4	41.8	37.8	3.1	
الكويت	13	12	1	87	
عمان	30	10	19	40	16	14	
قطر	20.7	20.4	0.3	75.6	3.7	0	
السعودية	35	18	17	52	..	13	
الإمارات	52.3	41.5	0.5	47.6	0.2	..	



انتماء البنوك في دول مجلس التعاون

شهدت دول مجلس التعاون نمواً سريعاً في الانتماء للقطاع الخاص. فخلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ نما انتماء الخاص بحوالي ٤٥% و ٣٥% في قطر والإمارات على التوالي. وفي عمان نما بحوالي ٢٠%. وبالرغم من الآثار الحميدة للانتماء على النشاط الاقتصادي، فإن التجارب الدولية والدراسات التجريبية تبين أن معدلات نمو الانتماء العالية أثناء مرحلة التوسع الاقتصادي تؤدي في معظم الحالات إلى مستويات مرتفعة لتعثر الانتماء عند تباطؤ النشاط الاقتصادي. في ضوء ذلك، فإن معدلات النمو العالية للانتماء في دول مجلس التعاون خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ زادت هشاشة القطاع المصرفي في مرحلة الركود.

ويعزى نمو الانتماء السريع في دول المجلس إلى ارتفاع أسعار النفط وبالتالي إلى إزدياد النفقات الحكومية ونمو الناتج غير النفطي، وكل ذلك رفع ثقة الأعمال ونشاطات وإستثمارات القطاع الخاص المحلي والإقليمي. وقد تجسد ذلك في الزيادة المترافقة في الطلب والعرض على الانتماء. وبالنسبة للعرض، فإن الودائع في القطاع المصرفي نمت مع زيادة دخل القطاع الخاص. وقد أدى هذا إلى دعم طاقة البنوك الإقراضية. أما الطلب على الانتماء، فقد تم إعادة توجيهه من القطاع العام إلى القطاع الخاص حيث توسع القطاع الخاص في نشاطاته الاقتصادية والإستثمارية.

وتجدر الملاحظة أن ميزانية القطاع المصرفي الخليجي تعتمد على الودائع والقروض لمصادر واستخدامات الأموال. ودور الخصوم الأجنبية كمصدر تمويل محدود، علماً بأنه زاد في بعض دول المجلس في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. كما أن تمويل عمليات المصارف الخليجية بالسندات ما زال ضئيلاً لا يتجاوز ٢% من اجمالي الخصوم. وهذا أدى إلى تفاقم عدم التماثل بين الأصول والخصوم للقطاع المصرفي الخليجي.

تركز الإئتمان

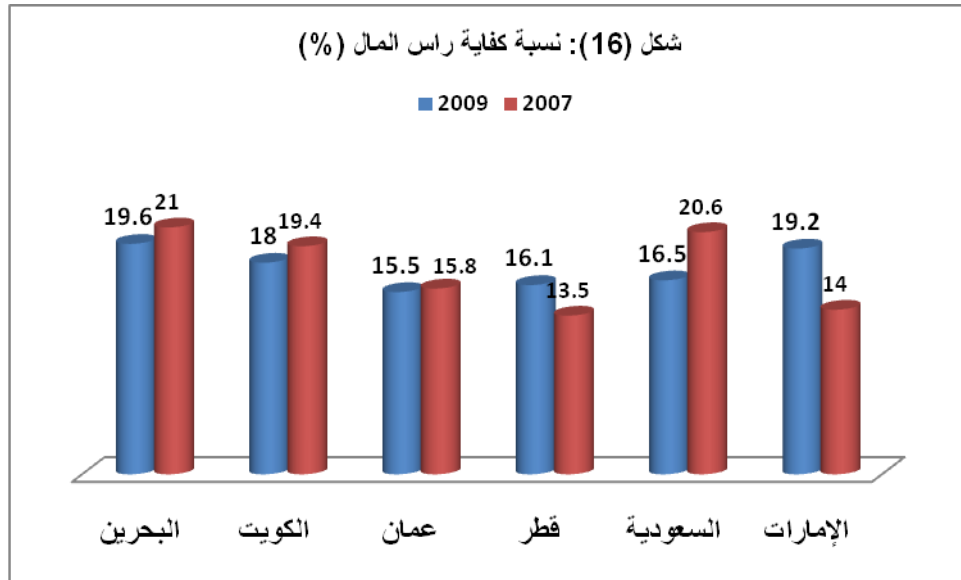
يختلف تركيز الإئتمان في محافظ دول مجلس التعاون كثيرا بين الأعضاء. إئتمان البنوك مركز بشكل كبير في قطاعي البناء والعقارات في الكويت والبحرين وقطر والإمارات. وقد زاد هذا التركيز منذ عام ٢٠٠٢ في قطر والبحرين وإلى حد اقل في الكويت . أما بنوك الإمارات فإن تعرضها (إنكشافها) لقطاعي البناء والعقارات يبدو منخفضا في ظل ازدهار هذين القطاعين . وقد يعزى هذا الأمر إلى التمويل الخارجي لمشاريع كبيرة بشكل عام وفي دبي على وجه الخصوص. وبالنسبة للإنكشافات الكبيرة، المصارف الخليجية لديها تركيز مرتفع على مجموعات العمل الكبيرة والأفراد الأثرياء.

مؤشرات السلامة

١. نسبة كفاية راس المال

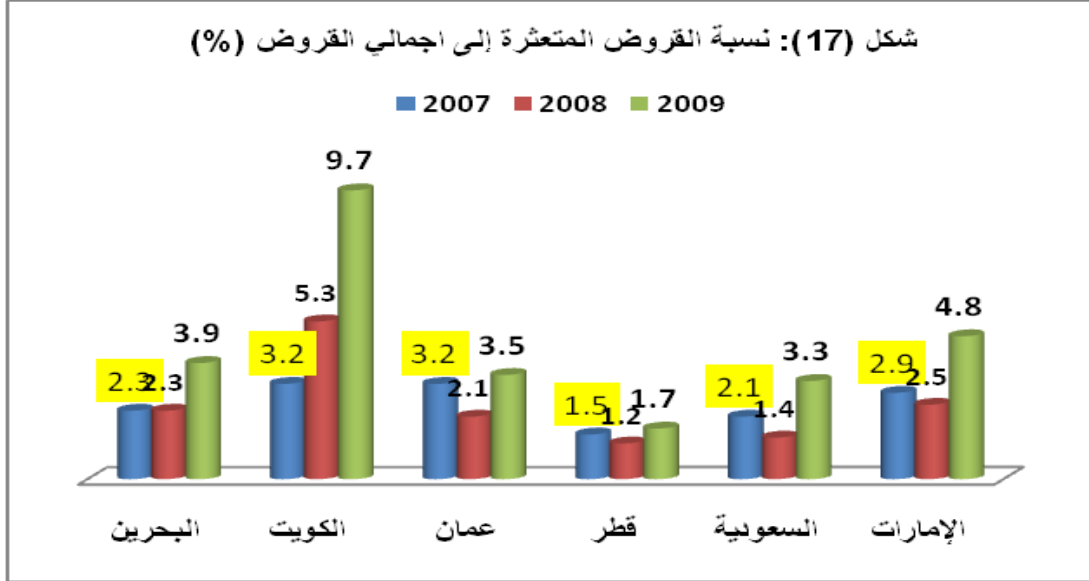
نسب كفاية راس المال للمصارف الخليجية أعلى من الحد الأدنى، ومديونيتها مريحة بالمقارنة بما هو متوفر دوليا. تعزى مستويات الرسملة العالية إلى الربحية العالية قبل الأزمة . في عام ٢٠٠٨ تأثرت ربحية البنوك بإرتفاع المخصصات مما أدى إلى تخفيض قدرة البنوك على زيادة رؤوس أموالها.

تراوحت نسبة كفاية راس المال بين حد ادنى ١٣.٥ % في قطر وحد أعلى ٢١% في البحرين عام ٢٠٠٧ . وفي عام ٢٠٠٩ كانت نسبة كفاية راس المال الأدنى ١٣.٥ % في عمان والأعلى ١٩.٦ في البحرين، شكل (١٦).



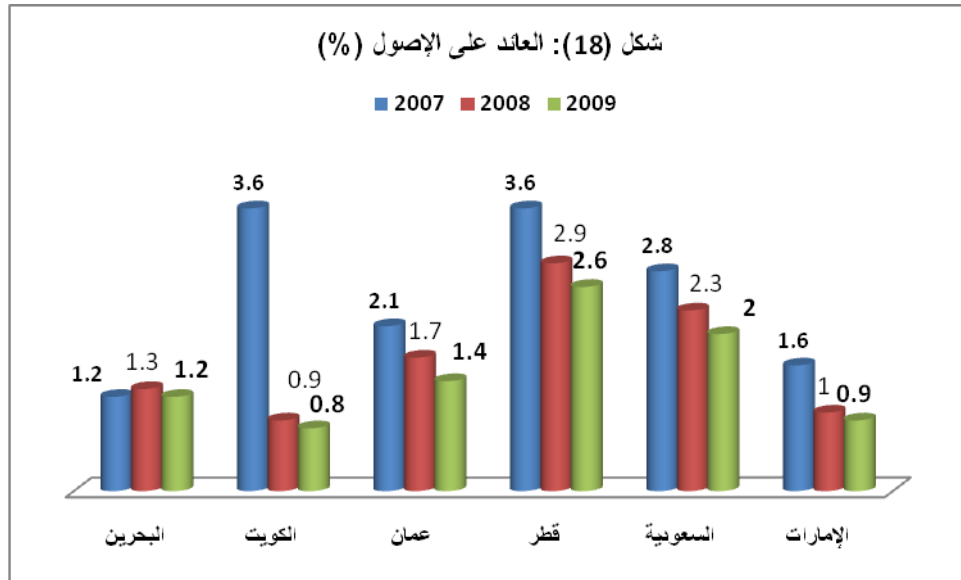
٢. نسبة القروض المعثرة

ارتفعت نسبة القروض المتعثرة (غير العاملة) من اجمالي القروض في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بسبب اثار الأزمة المالية العالمية على بنوك دول مجلس التعاون. وبلغت النسبة الأدنى في عام ٢٠٠٧ حوالي ١.٥ % في قطر والأعلى ٣.٢ في الكويت وعمان. وفي ٢٠٠٩ بلغت النسبة الأدنى ١.٧ % في قطر والأعلى ٩.٧ % في الكويت، شكل (١٧).



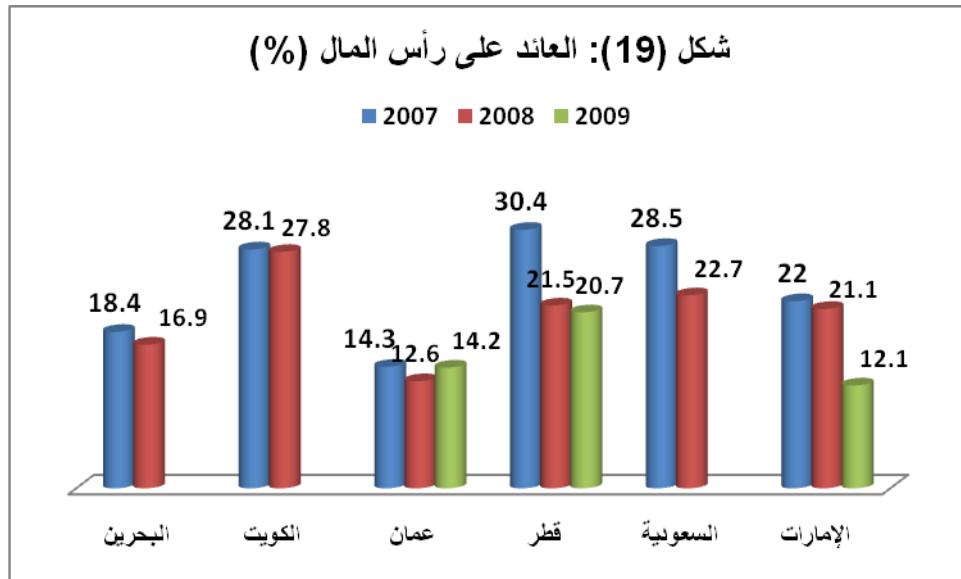
٣. نسبة العائد على الأصول

انخفضت نسبة العائد على الأصول في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ كنتيجة لآثار الأزمة المالية العالمية على قطاع المصارف الخليجية. في عام ٢٠٠٧، بلغ الحد الأدنى لنسبة العائد على الأصول ١.٢ % في البحرين والأعلى ٣.٦ % في قطر والكويت ؛ وفي عام ٢٠٠٩ بلغ الحد الأدنى ٠.٨ % في الكويت والحد الأعلى ٢.٦ % في قطر شكل (١٨).



٤. العائد على رأس المال

انخفض العائد على رأس المال في عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعائد في عام ٢٠٠٧ في جميع دول المجلس بسبب الأزمة المالية العالمية، وكان الإنخفاض أشده في قطر والسعودية، واستمر الإنخفاض في قطر والأمارات في عام ٢٠٠٩، بينما إرتفع العائد قليلا في عمان، شكل (١٩).



خامساً: آفاق العمل المصرفي الخليجي

البيئة الاقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين سوف تختلف عن البيئة التي سادت في العقد الأول منه. ويعزى الاختلاف إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وسوف يتجسد الاختلاف بعدد من الأمور:

- نمو عالمي أبطأ
- الدول الصاعدة (الصين، الهند، البرازيل، تركيا...) ستكون قاطرة النمو الاقتصادي العالمي
- تحول القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق
- بيئة تنافسية أكبر في ظل العولمة وفي ظل منظمة التجارة العالمية
- تغيير أسرع في التكنولوجيا
- ضوابط تنظيمية عالمية أشد (بازل ٣)
- رقابة مصرفية صارمة
- شفافية وحوكمة أفضل.
- اهتمام أكبر في دول المجلس بالشركات الصغيرة والمتوسطة

وسوف تواجه المصارف الخليجية كغيرها من المصارف تحديات العمل في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة. لذلك، فإن المطلوب من مجالس إدارة المصارف الخليجية مباشرة العمل على انجاز التالي قبل فوات الأوان:

١. استراتيجيات الاندماج: العمل على تكوين مؤسسات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل العولمة المالية وتحرير الخدمات المالية في ظل منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى مواجهة التحديات ومخاطر النشاطات المصرفية محلياً ودولياً. وتجدر الملاحظة أن الاندماج لا يقتصر على المؤسسات محلياً بل عبر الحدود خليجياً وعربياً إن أمكن.
٢. الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وراس المال البشري: هذا النوع من الاستثمار ينعكس إيجاباً على تطوير خدمات البنوك ومنتجاتها و الابتكارات المالية والإستخدامات غير التقليدية للموارد المالية.
٣. إدارة ومراقبة مختلف مخاطر البنوك: زيادة النظم المتطورة لعمليات البنوك الإلكترونية وتطبيقها في مجال تكنولوجيا المعلومات.
٤. تبني مبادئ الحوكمة الجيدة: مبادئ الحوكمة الجيدة ركيزة أساسية ومهمة للصناعة المصرفية وإدارة الاقتصاد في مختلف الدول. والحوكمة الجيدة ضرورية لا بل حاسمة لأي مؤسسة للبقاء والنجاح في الأعمال لفترة طويلة. والحوكمة الجيدة معنية أيضاً في تطوير القيم المهنية وأخلاقيات المسؤولين الذين يديرون ويعملون في هذه المؤسسات.
٥. دعم دور القطاع المصرفي في خدمة الاقتصاد: هذا الأمر يستوجب تطوير أسواق نقد وراس مال الأمر الذي يتطلب خلق أدوات وإنشاء مؤسسات لإصدار أدوات الدين المتنوعة وأجال استحقاق مختلفة. ومثل هذا النشاط يساعد على تكوين هيكل أسعار فائدة تشجع القطاع الخاص على القيام بإصدارات لتمويل عملياته. ومثل هذه الأسواق تساعد القطاع المصرفي في إدارة التدفقات النقدية والموارد المالية لديه. ولا بد من وجود أسواق ثانوية لمثل هذه الإصدارات بما في ذلك صانعي الأسواق لتأمين النجاح المناسب.
٦. التنظيم والرقابة:
- تقوية الأجهزة الرقابية بإتباع الشفافية والمساواة ومحاربة الفساد

- استقلالية المراقبين والمنظمين من خلال التشريعات
- تسهيل الإجراءات القانونية ذات العلاقة بالنزاعات
- نظم قانونية متخصصة قادرة على اعطاء حلول سريعة للنزاعات المصرفية والمالية.

٧. **إصلاح تنظيمي:** هناك حاجة إلى اصلاح تنظيمي مماثل للمبادئ العالمية لتقليص دورة الأعمال من خلال استخدام أدوات الإحتراز الكلية وإنشاء معايير سيولة أقوى ومعالجة المؤسسات المالية المهمة وتحسين أطر حلول البنوك المتعثرة. وهناك حاجة إلى تقوية السلطات الرقابية وخلق بيئة مناسبة وحوافز لرقابة مرنة وقوية ومبادرة.

٨. **تطوير أسواق سندات متمم أو بديل لمصادر التمويل.**

٩. **التنسيق عبر الحدود للقطاع المالي:**

- مع تزايد العمليات المصرفية عبر الحدود فإن الدول بحاجة إلى تصميم وتنفيذ استراتيجيات الرقابة بشكل منسق،
 - إن ادخال اجراءات جديدة مثل زيادة راس المال والسيولة يجب ان تنسق إلى الحد الممكن لمنع تسرب النشاطات الخطرة إلى الدول الأقل تنظيماً.
 - مع تزايد حصة البنوك الإسلامية في المنطقة هناك حاجة لتطوير معايير مشتركة وأفضل الممارسات للنشاطات المتوافقة مع الشريعة.
١٠. **إعداد برامج لتمويل إحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حوالي ٨٥ بالمئة من المؤسسات هي صغيرة ومتوسطة وتوظف حوالي ٥٠ بالمئة من العمالة في دول المجلس.

وخير للمصارف الخليجية أن تبدأ العمل على انجاز هذه الحزمة من المهام في وقت مبكر حتى تبقى في حلبة المصارعة قوية وتتحمل الصدمات والأزمات التي لا شك أنها ستطل علينا من منافذ لم تكن بالحسبان وبقيت مفتوحة لتستقبل هزات جديدة في قادم الأيام.